

رشحات العرفان

تعليقة على مصباح الأنس

بين المعقول والمشهود

الجزء الرابع

من عبدالله:

محمد الشاه آبادي عفي عنه



رشحات العرفان

تعليقة على مصباح الأنس

بين المعقول و المشهود

الجزء الرابع

من عبد الله:

محمد الشاه آبادي عفي عنه



سرشناسه :	شاه آبادی، محمد، ۱۳۰۵ -
عنوان قراردادی :	مصباح الانس، شرح مفتاح الغیب، شرح
عنوان و نام پدیدآور :	رشحات العرفان: تعلیقه علی مصباح الانس بین المعقول و المشهود / محمد الشاه آبادی
مشخصات نشر :	قم: مهدی یار، ۱۴۲۳ ق. - - ۱۳۸۱ -
مشخصات ظاهری :	ج. ۱۵۰۰۰ ریال (ج. ۱)؛ ۲۵۰۰۰ ریال؛ ج. ۲۵۰۰۰ ریال؛
شابک :	964-7643-46-2 ج ۳؛ 964-7643-59-4؛ ۴۰۰۰۰ ریال؛ 978-964-985-025-2 ج. ۴.
یادداشت :	عربی.
یادداشت :	ج. ۲ (چاپ اول: ۱۴۲۶ ق. = ۱۳۸۵).
یادداشت :	این کتاب شرحی است بر کتاب "مصباح الانس" محمد بن حمزه فناری که آن خود شرحی بر کتاب "مفتاح الغیب" صدرالدین محمد بن اسحق قونوی می باشد.
یادداشت :	کتابنامه.
موضوع :	صدرالدین قونوی، محمد بن اسحاق، ۶۰۷ - ۶۷۳ ق. مفتاح الغیب - - نقد و تفسیر
موضوع :	فناری، محمد بن حمزه، ۷۵۱ - ۸۳۴ ق. مصباح الانس - - نقد و تفسیر عرفان
موضوع :	فلسفه اسلامی
شناسه افزوده :	صدرالدین قونوی، محمد بن اسحاق، ۶۰۷ - ۶۷۳ ق. مفتاح الغیب، شرح
شناسه افزوده :	فناری، محمد بن حمزه، ۷۵۱ - ۸۳۴ ق. مصباح الانس، شرح
رده بندی کنگره :	۲۱۵-۱۳۸۱-۲۸۳/ص ۲۸۳ BP
رده بندی دیویی :	۲۹۷/۸۳
شماره کتابشناسی ملی :	۲۸۵۹۷ - ۸۱

کتاب:	رشحات العرفان الجزء الرابع
المؤلف:	آیه الله العظمی الحاج الشیخ محمد شاه آبادی دامت برکاته
نشر:	مهدی یار
الطبعة:	الاولی - ۱۴۳۲
المطبعة:	محمد - قم
فتوکرافی:	آل البيت - قم
الکمیة:	۱۰۰۰ نسخه
السعر:	۴۰۰۰۰ ریال



مرکز النشر: نشر مهدی یار - قم تلفون: ۷۷۴۴۸۵۲ - ۷۵۱، ۱۳۹۲ و ۱۵۱ - ۹۱۲ -

وب سایت: www.mahdi-yar.com

همه حقوق © برای مؤلف محفوظ است

فهرس عناوين الجزء الرابع

- ان الغنى بحسب الذات والصفات والافعال لا في خصوص الذات ولا في خصوص الصفات
ولا في خصوص الافعال ٤
- ان التعين الثانى اعنى الواحدة لم يكن مظهراً لمقام الاحدية بحيث يكون متاخراً عنه بحسب
مرتبة الوجود بل الهوية والاحدية والواحدة ليس إلا حقيقة الوجود القيومى ٧
- ان تعيينات مقام الالهية كثرة واقعية خارجية ولكن بحسب المرتبة لا بحسب الحقيقة كما هو
مختار المشاء ولكن اهتم تتكرون هذه المراتب الخارجية الواقعية ٨
- ان مقالة العرفاء في باب حقيقة الوجود انكار الاشخاص والافراد حتى بحسب مراتب
الوجود وهذا باطل عندنا ١٠
- ان جامعية الحق لحقيقة الحقائق لا يختص بالتعين الثانى بل التعين الأول أيضاً جامعة لحقيقة
الحقائق كما ان الهوية الغيبية أيضاً جامعة لحقيقة الحقائق إلا انه بلا اسم ولا رسم ١٢
- ان مقام الرحمانية هو مقام المشية والجلوة الاطلاقية وكن الایجادى لا مقام الواحدة
ولامقام الاحدية ولا مقام الهوية الغيبية ١٤
- ان ظهور الحق وتجليه لنفسه اما بنحو الاجمال في مرتبة الذات فالاول مقام الاحدية
والثانى مقام الواحدة واما بنحو الظهور والتجلي في ١٦
- ان مقام الرحمانية هو انبساط نوره على الماهيات الممكنة من حضرة الجبروت الى عالم
الناسوت ومنه إليها هو مقام المشية وكن الایجادى والجلوة الاطلاقية ١٩
- ان مقام الهوية الغيبية أيضاً واجد لجميع مراتب الوجود بنحو الوحدة والبساطة بعنوان لا
بشرط لا بعنوان بشرط لا ٢٢
- ان العباء ليس هو التعين الأول ولا التعين الثانى لعدم الدليل عليه كتاباً وسنة ٢٤
- ان للسالك الفانى يصير مظهراً لمقام الواحدة في مقام الحق ويصيراً لمقام الاحدية في
مقام الاخفى ٢٦
- فلامعنى للتجليات الموجودة حتى يصير هو تعالى ينبوعاً لها فافهم وتأمل ! ٢٨

- ان الاحدية مقام تجلى الاجالية و مقام الواحدية هي تجلى التفضيلية و مقام الالهية هي
 ٣٠ مقام الایجاد
- ان وجوب الحق مطلق بمعنى عدم حيثية تقييدية فيه ولاحيثية تعليلية فيه ٣٢
- ان الحق علم ذاته و مخلوقاته بعلم واحد لايعلمين ٣٦
- ان الحق تعالى في عين وحدته كثير و في عين كثرتة واحد ٣٨
- ان الله هو الاول والاخر و هو الاخر والاوّل ٣٩
- ان المراد من المقيدات الذاتية هي مراتب الوجود التي موجود في واجب الوجود بنحو
 الوحدة والبساطة ٤٢
- ان الواجب تعالى اعم الموجودات لانه واجدا لجميع مراتب الوجود بنحو الوحدة
 والبساطة بعنوان لا بشرط لا بعنوان بشرط لا ٤٤
- ان الواجب حيث كان واحداً لجميع مراتب الوجود بنحو الوحدة والبساطة لا يحصره في
 تعين خاص وجودى او عقلى او حسى او خيالى او وهمى ٤٦
- ان الواجب المطلق الذي لايحيثية تقييدية فيه ولاحيثية تعليلية فيه فهو عين جميع مقيداته
 في مرتبة الذات ٤٧
- ان المراد من المتعلقات هي الاعيان الثابتة اتحدت مع الذات المقدسه بحسب الوجود و
 تمايزت بحسب الاعتبار ٥١
- ان التباين بحسب الاعتبار لاينافي الوحده بحسب الوجود والحقيقة ٥٢
- ان واجب الوجود هو وجود الصرف الذي لايحيثية تقييدية فيه ولاحيثية تعليلية فيه ٥٥
- ان وجود القيوم هو الذي ليس فيه حيثية تقييدية ولاحيثية تعليلية ٥٧
- ان الحق الواجب هو الذي ليس فيه حيثية تقييدية ولاحيثية تعليلية ٥٨
- فالواجب تعالى هو الذي ليس فيه حيثية تقييدية ولاحيثية تعليلية ٦١
- ان التضاد في الواجب بلحاظ الاعتبارين لابلجهة الاطلاق ٦٣
- ان التركيب له اعتبار ان احدهما بعنوان لا بشرط فهو عين البساطة والثاني بعنوان بشرط
 لا وهو غير البساطة ٦٤

- ان الواجب هو الذي يعتبر فيه عدم حيثية التقييدية و عدم حيثية التعليلية و إلا
لم يكن واجباً ٦٦
- ان الاسماء إذا لم يلاحظ فيه الذات فهو اسم الصفة و إذا لوحظ فيه الذات فهو ... ٦٨
- ان المبصرات الذاتية عين الذات لامبصرات الفعلية فانها عين الفعل والايحاد ٧١
- ان الله تعالى بلحاظ الوجود واحد و بلحاظ جامعة لجميع مراتب الوجود كثير ٧٢
- ان الحق الواجب من حيث انه حقيقة الوجود واحد بسيط و من حيث انه جامع لجميع
مراتب الوجود كثير و مركب ٧٤
- ان الحق الواجب من حيث انه مجرد عن الحثيتين كان واحداً بسيطاً و كثيراً و مركباً لكن
بعنوان لا بشرط لا بعنوان بشرط لا ٧٦
- ان مقام الروح شهود السالك حق المتجلى في آيات خلقه دون امره ٧٨
- ان الواجب تعالى من حيث انه واحد بسيط و من حيث انه واجد لجميع مراتب الوجود
كثير و مركب ٨٠
- ان الكثرة بحسب المرتبة واقعى لا اعتبارى و كذلك التركيب بحسب المرتبة واقعى
لا اعتبارى ٨٢
- ان الواجب حيث لم يكن له تعين خاص فهو في عين وحدته كثير و في ٨٤
- ان وجود الذات و صفاته و اسائه حيث كان عين ذاته فهي خارجة عن ارادته ٨٦
- ان المراد من المطلق في حضرة الربوبية هو الوجود الذي لايحيثية تقييدية فيه ولاحيثية
تعليلية فيه ٨٩
- ان نسبة الممكن إلى ذات الواجب بنحو الاضافة الاشراقية فهو صحيح متين ٩١
- ان الوجود والعدم ليسا ذاتين للماهية و إلا لزم الوجوب او الامتناع ٩٢
- رؤية الشر في الاية المباركة يدل على وجود الشر ٩٤
- ان عدمان الفاكهة و عدمان كمال الفاكهة ليس سلباً في قبال الايجاب بل عدماً في
قبال الملكة ٩٦
- ان مقام الاحدية تجلى الذات على الذات اجمالاً والواحدية تجلى الذات ... ٩٨

- ١٠٠ ان العالم عندكم انضمام العدم بالعدم فهو نقيض مع الحق لا ضده
- ١٠٢ لا ضد في حقيقة الوجود اصلاً إلا على مقالة المشاء وهو باطل عندكم وعندنا
- ١٠٥ ان وجود الحق الواجب من حيث حقيقة وجوده واحد بسيط ومن حيث واحد لجميع مراتب الوجود كثير
- ١٠٧ ان تعدد المنتزع لا يوجب تعدد المنتزع منه حتى يرتفع الاشكال بل الحق واحد بحسب حقيقة الوجود ومتكرر بحسب مرتبة الوجود
- ١٠٨ ان وحدة العلم باعتبار وحدة الوجود القيوم وكثرته باعتبار اشتتاله على جميع مراتب الوجود
- ١١٠ ان المغايرة بحسب المرتبة لا ينافي وحدة الحقيقة فعلى هذا فالواجب واحد بحسب حقيقة الوجود ومتكرر بحسب واجدية جميع مراتب الوجود
- ١١٢ ان الله تعالى من جهة الوجود واحد بسيط ومن جهة مراتب الوجود بنحو الوحدة والبساطة كثير
- ١١٥ ان الواجب الوجود من جهة الوجود واحد بسيط ومن جهة واجدية لجميع مراتب الوجود كثير
- ١١٩ ان الحق واحد بسيط بحسب الوجود وكثير بحسب مراتب الوجود بنحو الوحدة والبساطة بعنوان لا بشرط لا بعنوان بشرط لا
- ١٢١ ان المجرد من جميع الجهات لا تحويه الجهات والاقطار
- ١٢٢ ان البساطة في واجب الوجود لا يختص بالهوية الغيبية ولا بالاحدية ولا بالواحدية
- ١٢٥ ان الواجب تعالى واجد لجميع مراتب الوجود بعنوان الوحدة والبساطة شدة
- ١٢٦ ان المجرد بمحد تجرده يدرك الحق حضوراً بمحد تجرده لازائداً عن حد تجرده
- ١٢٨ ان المجرد من جميع الجهات له شهود في مرتبة الذات اجمالاً وتفصيلاً
- ١٢٩ له تعالى شهود في مرتبة الفعل لست مراتب المشية والجبروت والملكوت و...
- ١٣١ ان الواجب الوجود باطن في جميع مراتب الوجود وظاهر في مرتبة ذاته
- ١٣٢ ان واجب الوجود واجدة لجميع مراتب الوجود بنحو الوحدة والبساطة

- ان واجب الوجود غيب عن غيره بحسب مرتبه الوجود لا بحسب حقيقة الوجود .. ١٣٤
- ان العلم الحضورى لا يختص بالواجب بل في الواجب بنحو الاستقلالى وفي... ١٣٥
- ان الواجب تعالى منزّه عن تمام الحجب المادية الملكية والبرزخية والتقدير والتعلق بالتقدير والتحدد والتقوم ١٣٦
- ان واجب الوجود بملاك صرف الوجود لاحتية تقييدية فيه ولاحتية تعليلية فيه بل هو الحى القيوم ١٣٧
- ان التجلى السارى في كل شىء هو المشية المطلقة والجلوة الاطلاقية وكن اليجادى لاذات واجب الوجود والآلزم الحلول والاتحاد ١٣٨
- ان عالم المشية ومادونه لا يمكن ان يدرك كنه ذاته لبساطته ١٤٠
- ان السر الآلهى المشترك بين جميع الاشياء هو الوجود على مسلك الفهلوى... ١٤٢
- ان الله تعالى مقدس عن كل تحديد وتقوم لان كل محدود يحتاج إلى حاد يحدّه ١٤٣
- ان ملاك علم الحضورى حضور الشىء ومعلولاته لذاته في مرتبه الذات قبل اليجاد وفي مرتبة الفعل بعين اليجاد ١٤٥
- ان الواجب الوجود بملاك عليته لما سواه واجد لجميع مراتب مادونه علمه بذاته علم بجميع مادونه قبل اليجاد في مرتبة الذات بعنوان لا بشرط لا بعنوان بشرط لا ١٤٨
- ان علم الواجب تعالى في مرتبة الذات للعلية وفي مرتبة الفعل واليجاد للحضور .. ١٥٠
- ملاك علم الحضورى ليس إلا حضور المعلول للعلة اما في مرتبة الذات بملاك واجدية العلة لجميع مراتب المعلول بنحو الوحدة والبساطة واما في مرحلة المعلول اعنى اليجاد ١٥٢
- ان جهة الامتياز بين الوجودات هو المرتبة لا التباين كما هو مذهب المشاء ... ١٥٤
- ان المراد من تعقل التعينات هي مراتب الوجودات التي كان الواجب تعالى واجدة له بنحو الوحدة والبساطة ١٥٦
- ان علم الواجب تعالى في مرتبة الذات عبارة عن مراتب الوجود في مرتبة الذات بنحو الوحدة والبساطة بعنوان لا بشرط لا بعنوان بشرط لا بملاك العلية ١٥٨
- ان علمه تعالى بالنظام الاحسن في مرتبة الذات عبارة عن مراتب الوجود في مرتبة الذات

- بنحو الوحدة والبساطة بعنوان لا بشرط لا بعنوان بشرط لا بملك العلية ١٦٠
- ان الاحاطة العلمية له تعالى في مرتبة الذات اجمالاً في مرتبة الاحدية وتفصيلاً في
مقام الواحدية ١٦٢
- ان علمه تعالى في مرتبة الذات عين مراتب الوجود بنحو الوحدة والبساطة بعنوان لا
بشرط لا بعنوان بشرط لا ١٦٤
- ان جميع الحضرات هو المشية والجبروت والملكوت والمثال والبرزخ والناسوت ١٦٦
- ان الصفات الذاتية عين الذات مصداقاً وكثير مفهوماً ولفظاً فعلى هذا لامعنى لتبعية
الارادة الذاتية للعلم وكذا العكس ١٦٧
- ان تبعته علم الحق للمعلوم وجوداً او عنواناً او وجوداً او عنواناً محال لكون الملاك صرفية
الحق للوجود ١٦٩
- ان علم الواجب في مرتبة الذات لا يكون تابعاً للمعلوم في مرتبة الذات لا وجوداً ولا عنواناً
نعم علم الواجب في مرتبة الفعل والايجاد تابع للعلم في مرتبة الذات ١٧٢
- ان النظام الاحسن من الاعلى إلى الاسفل لا العكس ولا بنحو العرضية ١٧٧
- ان الحق تبارك و تعالى واجد لجميع مراتب الوجود في مرتبة الذات بنحو الوحدة
وبالسساطة بعنوان لا بشرط لا بعنوان بشرط لا ١٨٠
- ان الايتين لا يناسب مقام الذات بل يناسب مقام الفعل والايجاد ١٨٢
- ان فعل العبد بعين اختيار العبد رابطاً يستند إلى الله استقلالاً ١٨٤
- ان فعل العبد عن مبادئ الاختيار رابطاً هو جعل الله استقلالاً ١٨٩
- ان متعلق علم الواجب بالاشياء في مرتبة الذات هي المراتب الوجودات بنحو الوحدة
وبالسساطة ١٩١
- ان متعلق علم الواجب في مرتبة الذات عين الذات بنحو الوحدة والبساطة بعنوان لا
بشرط لا بعنوان بشرط لا ١٩٤
- ان المكلف كان مختاراً في افعاله لثبوت مبادئ الاختيار وهي العلم والقدرة والارادة فعلى
هذا لا جبر ولا تفويض بل امر بين الامرين ١٩٧

- مايتفرع على الذات الاحدية والواحدية خمسة عوالم مجردة ١٩٨
- ان فعل العبد مثل نفس العباد مجعول إلا ان فعل العباد كان مختاراً للعبد وبعين استناده إلى العبد رابطاً يستند إلى الله استقلالاً ٢٠١
- ان علمه تعالى في مرتبة الذات و ان كان علة لصدور الافعال عن العباد إلا انه بمبادى الاختيار لا بدون مبادى الاختيار ٢٠٣
- اما نكاح الحق وهو عندنا في ست نكاحات الأول هو المشية والآخر هو الناسوت ٢٠٥
- ان مجعول العبد مجعول الله فهو بعين استناده إلى العبد اختياراً بسند إلى الله استقلالاً ٢٠٨
- ان النظام الاحسن مجعول إلا ان افعال العباد بالاختيار ومباديها بلا اختيار ٢٠٩
- ان حقيقة الإنسان لا يكون علة تامة بدون مبادى الاختيار لافعالك اعنى الانسان ٢١٠
- ان المراد من صورته علم الرب في مرتبة الذات هي الوجوبات في مرتبة الذات بنحو الوحدة والبساطة بعنوان لا بشرط صحيح متين لا اشكال فيه اصلاً ٢١٣
- ان مراتب مفاتيح الغيب هو الهوية الذي لا اسم له ولا رسم وثانى مراتب مفاتيح الغيب هو مقام الاحدية ثالث مفاتيح الغيب هو مقام الواحدية ٢١٥
- ان العلم في مرتبة الذات لا يتجدد فيه وفي مرتبة الفعل والابجاد يتجدد فيه ٢١٧
- ان المراد من حقائق الاشياء في مرتبة الذات هي الوجودات التي هي عين الذات بعنوان لا بشرط لا بعنوان بشرط لا ٢١٩
- ان الواجب حيث كان علة للنظام الاحسن كان واجداً لجميع مراتب الوجود في مراتب الذات بعنوان لا بشرط لا بعنوان بشرط لا ٢٢٢
- ان افعال المبادى الاختيار اعنى العلم والقدرة والارادة كانت اختيارية بمعنى ان فعل العبد بعين استناده إلى العبد رابطاً يستند إلى الله استقلالاً ٢٢٤
- بعد بطلان الجبر والتفويض صح المطالبة والاحتجاج لان المكلف مختار ٢٢٧
- لا يشترط في اختيارية الفعل ان يكون جميع مباديه تحت الاختيار حتى يكون الفعل اختيارياً ٢٢٩
- ان مفاد الاية المباركة هو الاستفهام الانكارى لا التقريرى كما هو توجه صدرالدين

- القنوى ٢٣٢
- و مبادى فعل الاختيار لا يكون تحت الاختيار لا في الواجب ولا في الممكن ٢٣٣
- ان المراد من الشأن الكلى هو الوجودات التي هي عين الذات بنحو الوحدة والبساطة ٢٣٦
- ان المعلوم في مرتبة الذات منزّه من التغير والحدثان بخلاف المعلوم في... ٢٣٨
- ان واجب الوجود واجب بنفسه وغيره واجب بغيره لابنفسه ٢٤٠
- ان الواجب لا تغير في ذاته ولكن التغير في افعاله مثل المشية وتعينات المشية .. ٢٤٢
- ان للمشيية والجلوة الاطلاقية ان كانت لا تتناهي إلا انها متقوم بالواجب... ٢٤٥
- ان المعلوم في مرتبة الواجب الوجود هو عين ذاته لا الماهيات ولا الموجودات المتصلة بالذات لانه خلف في وجوب الوجود بل الوجودات التي عين ذاته ٢٤٧
- ان معلوم في مرتبه الذات عين الذات لا الماهية ولا الوجودات المتصلة بالذات بل الوجودات التي هي عين الذات بنحو الوحدة والبساطة ٢٤٩
- ان الوجود مقدم على الماهية من حيث الوجود والماهية مقدم على الوجود من حيث الذات الدار ٢٥٢
- ان كان المراد من الامتياز هو التباين في حقيقة الوجود فهو باطل لسر باب العلية والمعلولية وان كان المراد من الامتياز هو مراتب الوجود فهو حق متين ٢٥٣
- ان كان المراد من الحقائق هي الموجودات التي هي عين الذات فهو صحيح متين لاشبهه فيه اصلاً ٢٥٦
- ان الفطرة الافتقارية تدل على واجب الوجود ٢٥٨
- مقام الروح ان يرى السالك حق المتجلى آيات خلقه دون امره ٢٦٠
- ان جميع النظام الاحسن موجود حقيقة باضافة اشراقية كما قال خلق الله الاشياء بالمشية ٢٦٢